

خطة لبنانية لعودة النازحين السوريين إلى بلادهم

بيروت - كشف الرئيس اللبناني ميشال عون الخميس، عن وضع خطة لعودة النازحين السوريين إلى بلادهم بالتنسيق مع سوريا والدول المهتمة بشؤونهم، في خطوة باركها التيار الوطني الحر الذي يقود منذ فترة حملة ضغوط كبيرة للدفع نحو هذا التوجه بتحميله اللاجئين السوريين جزءاً من أزمة البلاد الاقتصادية.

وقال عون، خلال استقباله وفداً من تجمع العلماء المسلمين في لبنان، "لطالما طالبنا الدول المعنية بشؤون النازحين بالقيام بما عليها في سبيل تأمين عودتهم إلى بلادهم وانتظرنا موافقها، بحيث أنه بات علينا نحن اليوم أن نقوم بما هو عملي لدفع هذه الدول للقيام بواجباتها حيالهم".

وأكد الرئيس اللبناني "ليس في وارد الاعتداء على أحد أو تأييد الخلافات والحروب مطلقاً إلا أننا ملزمون بالدفاع عن أنفسنا سواء كنا حياديين أو غير حياديين".

واللائحة، أقر مجلس الوزراء اللبناني خطة مبدئية لعودة اللاجئين السوريين إلى سوريا. وجاء في بيان أن المجلس وافق مبدئياً على ورقة متعلقة بدعم عودة اللاجئين السوريين.

وبحسب البيان، تتولى "لجنة إعادة النازحين السوريين إلى بلادهم بأمان وكرامة ومتابعة بنود الورقة وتنفيذها العملي، وعرض النتيجة على مجلس الوزراء".

وتتضمن ورقة عودة اللاجئين، التي قدمها وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني، رمزي مشرفية، "التمسك بعودة النازح السوري وعدم ربط العودة بالعملية السياسية في سوريا".

وتشدد على "ضرورة الانفتاح والتعاون والتنسيق مع الأطراف المعنية بالنزوح، لضمان عودة أمنة للنازحين، والاستناد إلى التجارب الدولية في حالات مماثلة، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بمبدأ عدم العودة القسرية".

واتار إقرار ورقة عودة اللاجئين عدة ردود فعل في لبنان، إذ عبر وزير الخارجية اللبناني السابق، جبران باسيل، عن رضاه بإقرار الخطة، بعد أن أثار جدلاً واسعاً حول قضية اللاجئين السوريين خلال فترة توليه وزارة الخارجية، وتعرض لانتقادات داخلية وخارجية إثر ذلك.

ويتصدر التيار الوطني الحر منذ البداية القوى المعارضة لوجود النازحين السوريين، وقاد زعيمه باسيل حملات دبلوماسية عدة وفتح قنوات

اتصال مع دمشق رغم الانقسام الحكومي حول هذه المسألة. ومعلوم أن جميع القوى في لبنان متفقة على عودة اللاجئين السوريين بيد أن الخلاف يكمن في كيفية تأمين هذه العودة في ظل تحفظ دولي يرى أن حل هذه المسألة مرتبط بتسوية الأزمة السورية، لكن البعض بدأ في الفترة الأخيرة بتشكك في استمرار وجود مثل هذا التحفظ.

روحية عازار
لو نفذنا الخطة منذ 2011 لتكنا من توفير 40 مليار دولار

ويقود هذا التجاذب التيار الوطني الحر (المحسوب على الرئيس ميشال عون) وتيار المستقبل (المحسوب على رئيس الحكومة السابق سعد الحريري). وبينما لا يوفر الفريق الأول جهداً للتحقق من عبء النزوح السوري، ويعتبر الملف "سيادياً لا يمكن التراجع عنه" على حد تعبير عون، لا يالو الفريق الثاني جهداً في التعبير عن خوفه على مصير العائدين "في ظل عدم توافر الأمان اللازم للعودة".

ووصف عضو "كتلة لبنان القوي" النائب روجيه عازار عبر حسابه في تويتر، الخطوة بـ"الشجاعة"، وتحدث عن توفير 40 مليار دولار لو نفذت منذ 2011.

وكان وزير الداخلية والبلديات اللبناني، محمد فهمي، قال في كلمة له خلال حفل إطلاق المنصة الإلكترونية للجهات المانحة، إن "لبنان يعاني من وضع اقتصادي حاد وصعب للغاية، بسبب عبء النازحين والأزمة الاقتصادية بسبب كورونا، والضغوطات الاقتصادية التي تهدد وجود المجتمع اللبناني".

ويستضيف لبنان أكثر من مليون لاجئ سوري فروا من العنف الذي يعصف بالبلاد منذ 2011، وسجلت عودة المئات منهم في السنوات الأخيرة بيد أن أكثرهم ما زالوا متربدين في اتخاذ هكذا خطوة في غياب ضمانات دولية بعدم تعرضهم لعمليات تنكيل من قبل سلطات السورية التي تصنف معظمهم في خانة المعارضين.

وتأثر السوريون في لبنان كثيراً بتبعات الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان، خاصة مع توقف أعمال جزء منهم إثر انتشار كورونا، وما تبعه من إجراءات حكومية لمنع تفشي الفيروس.

فيما كانت القوى المعارضة لوجود النازحين السوريين في لبنان كثيراً بتبعات الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان، خاصة مع توقف أعمال جزء منهم إثر انتشار كورونا، وما تبعه من إجراءات حكومية لمنع تفشي الفيروس.

فيما كانت القوى المعارضة لوجود النازحين السوريين في لبنان كثيراً بتبعات الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان، خاصة مع توقف أعمال جزء منهم إثر انتشار كورونا، وما تبعه من إجراءات حكومية لمنع تفشي الفيروس.

خطوة تفصل السودان عن سلام شامل مع المتمردين

إنشاء جيش سوداني موحد آخر النقاط العالقة



سلام تترصد الغنائم السياسية

جيوش وهي ليست حالة مثالية في بلد واحد أن يكون لديها أكثر من جيش".

وتفاوض الحكومة بشكل منفصل مع تحالف آخر من الجماعات المتمردة هو الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال من جنوب كردفان، حيث يطالب هذا التحالف بدولة علمانية أو الحصول على حق تقرير المصير لمنطقتهم عوضاً عن ذلك.

وواجه مسار دارفور في اتفاق السلام عقبات عديدة نتيجة الانقسامات التي تشهدها الحركات المسلحة في الإقليم، والمقدر عددها بأكثر من ثمانين حركة معظمها صغيرة ومتشعبة من أخرى كبيرة، بجانب أن حركة جيش تحرير السودان جناح عبدالواحد محمد نور لم تشارك في المفاوضات ورفضت الاعتراف بمسار جوبا، الأمر الذي يخلق صراعات تطفو على السطح كلما خُطت محادثات السلام خطوة إلى الأمام.

ويتشهد إقليم دارفور منذ 2003 نزاعاً مسلحاً بين القوات الحكومية وحركات مسلحة متمردة، أودى بحياة حوالي 300 ألف شخص، وشرّد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة.

والحكم الذاتي لمنطقتي النيل الأزرق وكردفان.

وقال الهادي إدريس يحيى، رئيس الجبهة الثورية السودانية وهو ائتلاف من تسع مجموعات متمردة تتفاوض مع الحكومة السودانية، "إن الأطراف اتفقت على أن تكون للجبهة الثورية ثلاثة مقاعد في المجلس السيادي الذي يدير البلاد حالياً".

والتدريب من خلال تنفيذ البنود غير العسكرية في اتفاق السلام. وتهدف محادثات السلام، التي بدأت في جنوب السودان في أكتوبر، إلى إنهاء النزاعات في ثلاث مناطق حيث خاض المتمردين حملات تمرد احتجاجاً على تهمة الخروطوم لمناطقهم في عهد الرئيس المعزول عمر البشير.

وارتفعت الأمل في التوصل إلى اتفاق بعد أن جعلت الحكومة الانتقالية السودانية بقيادة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك إنهاء الصراع في هذه المناطق أولوية قصوى لها.

وشملت القضايا التي تم الاتفاق عليها بالفعل الموارد وتقاسم السلطة،

جديد متضمنة القوات العسكرية لهذه الحركات، باعتبار أن ذلك يشكل واحداً من أبرز مطالب الحركات المسلحة في التفاوض.

ولا تمنع بعض الحركات المسلحة التي لا تمتلك قوات عسكرية كبيرة في مدجها بأي طريقة متاحة، ولا تمنع في مسألة تسريح هذه الجيوش على أن يكون ذلك بالتوازي مع عملية إعادة هيكلة الأجهزة العسكرية الرسمية بالتدريب من خلال تنفيذ البنود غير العسكرية في اتفاق السلام.

وتهدف محادثات السلام، التي بدأت في جنوب السودان في أكتوبر، إلى إنهاء النزاعات في ثلاث مناطق حيث خاض المتمردين حملات تمرد احتجاجاً على تهمة الخروطوم لمناطقهم في عهد الرئيس المعزول عمر البشير.

وارتفعت الأمل في التوصل إلى اتفاق بعد أن جعلت الحكومة الانتقالية السودانية بقيادة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك إنهاء الصراع في هذه المناطق أولوية قصوى لها.

وشملت القضايا التي تم الاتفاق عليها بالفعل الموارد وتقاسم السلطة،

حماس تمنع قناتي العربية والحدث من العمل في غزة

غزة - استنكرت نقابة الصحفيين الفلسطينيين قرار منع وزارة الداخلية التابعة لحركة حماس الإخبارية قناتي العربية والحدث الإعلامية إلى العربية والحدث في قطاع غزة، واصفة القرار بـ"الخطير"، فيما أكدت قناة العربية القرار.

وقالت النقابة في بيان لها إن "حملة الاعتقالات والاستدعاء للصحافيين والتضييق على حرية العمل الصحفي واستمرار إغلاق ومنع المؤسسات الإعلامية من العمل منافية للأخلاق والقيم الوطنية".

وإبررت حماس منع القناتين السعوديتين من العمل في القطاع ببنهما تقارير حول اعتقال خلية تتعاون مع إسرائيل وصفتها الحركة بأنها "أخبار مفبركة". ويشمل قرار المنع "تقديم أي شخص أو شركة من القطاع أي خدمات لقناتي العربية والحدث"، بحسب صحفي متعاون مع قناة العربية.

وقال الصحفي الذي فضل عدم ذكر اسمه إن الوزارة أبلغته بالقرار الذي بثته قناة العربية عبر شاشتها وموقعها الإلكتروني. وذكرت القناة على موقعها الإلكتروني أن حركة حماس "اصدرت قراراً الأربعاء

موسى أبو مرزوق
فعلاً ألقينا القبض على بعض المتعاونين مع الاحتلال

يمنع ظهور أي صحفي على شاشتي العربية والحدث من غزة"، مشيرة إلى أن حماس قررت أيضاً "معاقبة أي جهة تقدم خدمات إعلامية إلى العربية والحدث"، وكانت وزارة الداخلية التابعة لحماس نفت الخبر الذي أوردهت قناة العربية، مؤكدة على "ممارسة القنسة للتضليل والعمل على ترويح الشائعات والإكاذيب"، لكن عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق أكد خبر اعتقال الخلية. وأوضح في مقابلة مع قناة الميادين التي تبث من بيروت "أن ما نشرته وسائل إعلام حول اتهام قادة من القسام بالعمالة غير صحيح وأن حركة حماس القت القبض على بعض المتعاونين مع الاحتلال، ليس بينهم رابط مشترك، وهم ليسوا قيادات في الحركة أو في القسام، أحدهم هرب باتجاه الاحتلال".

وأضاف "ما ينشر كذب وتدليس، ونرجو من وسائل الإعلام ولا سيما العربية أن تحترق الدقة والأمانة إلى وسائل إعلام عبرية".

وأفادت المصادر ذاتها أن قائد "كوماندوس" حماس البحري هومن هرب لإسرائيل، مشيرة إلى أنه هرب عبر البحر بمساعدة إسرائيلية. كما لفتت إلى أن حماس قامت باعتقال 16 من عناصرها بعد فرار الأخير إلى إسرائيل.

تعزيزات عسكرية في إدلب تنذر بمواجهة مرتقبة بين دمشق وأنقرة

دمشق - كشفت مصادر في المعارضة السورية أن القوات الحكومية السورية الروسية بدأت بإرسال تعزيزات عسكرية إلى محافظة إدلب شمال سوريا تمهيداً لعمل عسكري مرتقب.

وأكدت المصادر أن القوات الحكومية السورية دفعت خلال الأيام القليلة الماضية تعزيزات عسكرية قادمة من ريف دمشق وحمص، إضافة إلى قوات تابعة للفيلق الخامس المدعوم من قبل روسيا ووحدات روسية خاصة، وصلت إلى محافظة إدلب.

وأوضحت أن القوات الحكومية السورية تستعد لعمل عسكري ربما يبدأ بعد الانتخابات التشريعية المقررة الأحد القادم، وربما تكون هذه الحشود العسكرية ورقة ضغط على تركيا التي ترسل بشكل مستمر تعزيزات عسكرية عبر بوابة كفرلوسين في محافظة إدلب.

وبالتزامن مع ذلك صعدت الطائرات الروسية ومدفعية النظام قصفها على مناطق ريف إدلب خلال اليومين الماضيين. وبحسب فريق منسقي استجابة سوريا، قصفت القوات الحكومية السورية والطائرات الحربية الروسية مناطق ريف إدلب الجنوبي مما تسبب في موجة نزوح لعشرات العائلات باتجاه مناطق شمال إدلب.

وقال منسقو الاستجابة في بيان "في خرق جديد لاتفاق وقف إطلاق النار في شمال غربي سوريا بتاريخ الخامس من مارس 2020، قامت طائرات حربية روسية باستهداف عدد من المناطق في ريف إدلب

الجنوبي وريف اللاذقية الشمالي إضافة إلى مئات الخروقات من قبل القوات الحكومية والقوات المتحالفة معها منذ بدء الاتفاق".

وأدانوا عمليات التصعيد الأخيرة وطلبوا من كافة الجهات المعنية بالشأن السوري "العمل على إيقافها والسماح للمدنيين بالعودة إلى مناطقهم والاستقرار بها وحذروا من عودة العمليات العسكرية إلى المنطقة وزيادة معاناة المدنيين".

وذكروا أن "المنطقة غير قادرة على استيعاب أي حركة نزوح جديدة، وخاصة في ظل التسارع في انتشار فيروس كورونا وعدم قدرة المخيمات على مواجهة انتشار أي إصابة ضمنها". وبحسب مصادر ميدانية في المعارضة السورية،

فإن مقارنات روسية شنت الثلاثاء غارات بالصواريخ الفراغية على عدة بلدات في إدلب، بالتزامن مع قصف للقوات الحكومية السورية بعشرات القذائف على تلك المناطق، ما أسفر عن سقوط قتيلين وعدد من المصابين.

واتفقت تركيا وروسيا، اللتان تدعمان طرفين متصارعين في سوريا، في الخامس من مارس على وقف القتال في منطقة إدلب بعد أن أدى تصاعد العنف إلى نزوح حوالي مليون شخص واقترب الجانبين من شفا المواجهة.

ويعالج الاتفاق مضاويف تركيا الرئيسية المتمثلة في وقف تدفق المهاجرين ومنع سقوط المزيد من القتلى من الجنود الأتراك، لكنه يعزّن أيضاً



تحشيد على جبهات المواجهة

المكاسب الأخيرة التي حققتها القوات الحكومية السورية المدعومة من روسيا ويترك المواقع التركية محاصرة. وقتل عشرات الجنود الأتراك منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ لكن وقف إطلاق النار صامد إلى حد كبير منذ الخامس من مارس رغم بعض الخروقات، وأقامت تركيا 12 مركزاً للمراقبة العسكرية في منطقة إدلب بموجب اتفاق مع روسيا عام 2018، لكن الكثير من هذه المواقع أصبحت الآن في مناطق تسيطر عليها الحكومة السورية. وكانت أنقرة قد حذرت من قبل من أنها ستطرد القوات السورية من المنطقة إذا لم تنسحب، لكنها لم تفعل بعد.

والأسبوع الماضي أفادت وسائل إعلام بدخول أرتال عسكرية تركية إلى الأراضي السورية عبر معبر كفرلوسين الحدودي مع شمالي إدلب.

وبحسب موقع "تركيا بالعربي"، دخل رتل عسكري تركي جديد إلى منطقة "خضخض التصعيد" في إدلب، وذلك في إطار التعزيزات التي ترسلها تركيا بشكل مستمر لدعم نقاطها وقواعدها العسكرية.

ومن جهته أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى قدوم 3 أرتال تابعة للقوات التركية نحو الأراضي السورية، حيث دخلت الأرتال بشكل متتالي عبر معبر كفرلوسين الحدودي مع لواء إسكندرون شمالي إدلب، وضمت نحو 70 آلية محملة بمعدات لوجستية وعسكرية، فيما توجهت تلك الآليات نحو نقاط المراقبة التركية.